مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر

محمد محمد سليمان حسن*

ملخص البحث

تعاني مصر من العديد من التحديات التي تعوق عملية التنمية الإقليمية، وأهمها على الإطلاق عدم التوازن بين الزيادة السكانية المستمرة والهائلة مقارنة مع محدودية الموارد المتاحة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يلبي احتياجات السكان وأمالهم وطموحاتهم، بخلاف قضية تركز المعمور المصري حول الشريط الضيق لوادي النيل والذي يبلغ مساحته حوالي ٧.٨% من مساحة الدولة ويقطن به حوالي ٩٧% من إجمالي السكان(١). **كما تعد** قضية التفاوتات الإقليمية من ضمن أحد أهم هذه التحديات والتي تظهر ملامحها في استقطاب المناطق الحضرية ولاسيما محافظات إقليم القاهرة الكبرى والمحافظات الحضرية (الإسكندرية، السويس، بورسعيد، بخلاف محافظة القاهرة) لمعظم السكان والاستثمارات بالدولة.

وبالنظر إلي تقسيم الأقاليم التخطيطية المعتمد للدولة وبتحليل الفلسفة الفكرية التي نبع منها هذا التقسيم نجد أنه اعتمد على فكرة التجانس في الخصائص الطبيعية والعمرانية بين المحافظات المكونة لكل إقليم، كما أنه حافظ على الحدود الإدارية للمحافظات، ولكنه لم يراعي التوازن بين الأقاليم من حيث عدد السكان وعدد المحافظات والمساحة، كما أن هناك ضعف في البنيان الاقتصادي بين هذه الأقاليم ولا تتوافر قاعدة اقتصادية قوية لها(٢). **ومن جانب آخر** وبتحليل دور الوحدات الإدارية الحالية نجد أن هناك غياب للرؤية الشاملة والواضحة للتنمية والدور الذي تلعبه هذه الوحدات، فليس هناك خطط واضحة لهذه الوحدات تحدد دور كل جهة فيها، وعلاقتها بالمستوى الأعلى سواء على مستوى المحافظة أو على مستوى الدولة ككل(٣).

ومن هنا كان الدافع إلى هذا البحث الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة المفقودة في مصر من خلال مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية ويعتمد منهج تقسيم هذه الوحدات على عدة أسس واعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

* الأخذ في الاعتبار معيار التجانس من كافة الجوانب (الاقتصادية، البيئية والطبيعية، العمرانية، الاجتماعية... ...الخ).
* التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها.
* احترام التقسيم الإداري الحالي للمحافظات.
* توافر قاعدة اقتصادية قوية بكل وحدة تنموية.
* توافر قطب أو عدة أقطاب نمو رائدة بكل وحدة تنموية.

* مهندس بشركة زهير فايز ومشاركوه – المملكة العربية السعودية

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة–الهيئة العامة للتخطيط العمراني– إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر– ٢٠٠٦ م.

(٢) معهد التخطيط القومي – تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – رقم ١٦٢– يناير ٢٠٠٣م.

(٣)ا لوحدة المحلية التخطيطية معيار للتنمية الإقليمية – نادية أنس قناوي – رسالة ماجستير– كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ١٩٨٧م.

للوصول إلى هذا الهدف يتم إتباع الخطوات التالية:

* تحليل التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز الوطني المكاني.
* مناقشة دور الوحدات التنموية الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة لمصر.
* تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.
* أهمية التقسيم المقترح ومقارنته بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر.
* عرض لأهم النتائج العامة التي توصل إليها البحث.

المشكلة البحثية

بالرغم من الجهود الحثيثة السابقة والحالية للدولة في مجال التنمية الإقليمية، والاستراتيجيات والسياسات التي وضعتها في هذا المجال نجد أن هناك بعض التحديات والقضايا المتعددة التي يعاني منها المعمور المصري، ومن أكثرها وضوحاً وتأثيراً مشكلة التفاوتات والتباينات الإقليمية والتي تتعدد مظاهرها في التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المحافظات بعضها البعض ولا سيما محافظتي القاهرة (عاصمة الدولة) والإسكندرية وبين بقية المحافظات، ويُعني هذا البحث بدراسة هذه المشكلة وأسبابها ومظاهرها وتأثيراتها السلبية على التنمية، ومن ثم تحديد المداخل الفكرية التنموية لمعالجة هذه المشكلة.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية كأحد المداخل والمرتكزات الهامة لتحقيق التنمية المتوازنة المفقودة في مصر، ويعتمد منهج تقسيم هذه الوحدات على عدة أسس واعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:

* الأخذ في الاعتبار معيار التجانس من كافة الجوانب (الاقتصادية – البيئية والطبيعية – العمرانية – الاجتماعية ..الخ).
* التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها.
* مراعاة التقسيم الإداري الحالي للمحافظات.
* توافر قاعدة اقتصادية قوية بكل وحدة تنموية.
* توافر قطب أو عدة أقطاب نمو رائدة بكل وحدة تنموية.

خطوات البحث

للوصول إلى الهدف والغاية من هذا البحث فسوف يتم إتباع الخطوات التالية:

* تحليل التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز الوطني المكاني.
* مناقشة دور الوحدات التنموية الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة لمصر.
* تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.
* أهمية التقسيم المقترح ومقارنته بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر.
* عرض لأهم النتائج العامة التي توصل إليها البحث.

١- تجربة مصر في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز المكاني الوطني

تعتبر قضية تنظيم الحيز المكاني الوطني من أهم القضايا في مجال التنمية الإقليمية، وهناك العديد من المحاولات التي شاركها فيها الأفراد والهيئات والجهات ذات الصلة لتنظيم هذا الحيز، والتي تبلورت في التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية والصادر بالقرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م، والذي يتسم بالعديد من المميزات والسلبيات والتي استدعت إعادة التفكير في هذا التقسيم، ومحاولة وضع تقسيم جديد يحقق التوازن التنموي على المستوي الإقليمي في مصر. وفيما يلي نستعرض تحليل التجربة المصرية في تنظيم الحيز المكاني الوطني.

١-١- المحاولات السابقة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية

تهدف الجهود السابقة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية إلى إبراز عنصر المكان وأخذه بعين الاعتبار عند رسم سياسات التنمية لتحقيق نمو متكافئ للوحدات المحلية والإقليمية المكونة للحيز المكاني القومي، ونتيجة لتركيز الجهود السابقة بالتقسيم القطاعي (القطاعات الخدمية –

الاقتصادية – الاجتماعية... الخ) وتوزيع الموارد والعائدات للدولة على الوزارات والمؤسسات المختلفة تسبب ذلك في عدم نجاح خطط الدولة وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة لعملية التنمية، وفى هذا السياق سيتم عرض بعض المحاولات السابقة لتقسيم الأقاليم التخطيطية كما يلي:

١-١-١- محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية[٤]

بعد تطبيق نظام الإدارة المحلية في مصر عام ١٩٦٠م، والاتجاه السائد لرسم خريطة جديدة لمصر من خلال التوجه لتقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية تنموية. ولقد بذلت محاولات من بعض الأفراد والهيئات لتحقيق هذا الغرض تتمثل فيما يلي:

– مؤتمر المحافظين عام ١٩٦٨م: دعا لتقسيم مصر إلى ٦ أقاليم وروعي فيه الحدود الإدارية، وبحيث يضم كل إقليم محافظات متجانسة ومتشابهة من حيث الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يتحقق التكامل الاقتصادي لكل إقليم، كما روعي أن يضم كل إقليم علي الأقل علي مركز من مراكز الإشعاع الحضاري (مدينة كبرى أو جامعة).

– أ.د.احمد خالد علام: قسم مصر إلى ٨ أقاليم (القاهرة الكبرى– الإسكندرية –قناة السويس– الدلتا– شمال الوجه البحري – جنوب الوجه القبلي– مطروح– الوادي الجديد).

– لجنة تخطيط القاهرة الكبرى(أ.د.طاهر الصادق): دعا لتقسيم مصر إلى ٨ أقاليم (القاهرة الكبرى– الإسكندرية – الدلتا– الصعيد الأوسط – الصعيد الأعلى– سيناء– الصحراء الغربية)، مع وجود مناطق ذات اعتبارات خاصة (منطقة الواحات البحرية والفرافرة، ومنطقة الواحات الداخلة، الخارجة وباريس) ويتضح فيه التركيز على التكامل بين عناصر الإقليم الواحد بغض النظر عن الحدود الإدارية للمحافظات وكذلك الاهتمام بالمناطق الصحراوية المتميزة مثل إقليم الصحراء الغربية حتى سيوه ومناطق الاعتبارات الخاصة.

– مشروع تخطيط إقليم أسوان (أ.د.عبد الرازق عبد المجيد):

قسم مصر إلى ٦ أقاليم (القاهرة الكبرى– الدلتا– المنطقة الشرقية – المنطقة الغربية – المنطقة الوسطى– المنطقة الجنوبية)، ويلاحظ ضخامة المنطقة الجنوبية حيث تشغل أكثر من نصف مساحة مصر، وقد روعي الاهتمام بالحدود الإدارية للمحافظات لأحكام التنمية القطاعية.

– وزارة التخطيط (أ.د.إبراهيم حمودة): قسم مصر إلى ٦ أقاليم (القاهرة – الإسكندرية – الدلتا الوسطى– قناة السويس– الصعيد الأوسط – أسوان)، واعتمد التقسيم على التنمية القطاعية، مع تقسيم المنطقة الجنوبية إلى إقليم (أسوان– الصعيد الأوسط) وامتداد المنطقة الشرقية حتى شمال الغردقة شاملا الجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

– الأمانة العامة للحكم المحلى عام ١٩٧٤م: قدمت اقتراح بتقسيم مصر إلى ٦ أقاليم (القاهرة الكبرى– شرق الدلتا – الدلتا – غرب الدلتا– شمال الوجه القبلي– جنوب الوجه القبلي).

– وزير التخطيط نهاية عام ١٩٧٤م: قدم اقتراح بتقسيم مصر إلى ١٠ أقاليم (القاهرة– جنوب الدلتا– شمال الدلتا– القناة – سيناء– الإسكندرية – شمال الصعيد – جنوب الصعيد – الصحراء الغربية – الوادي الجديد) وهذا الاقتراح لم يحترم الحدود الإدارية ولكنه راعى وحدة المهام التخطيطية والوحدة الطبيعية للإقليم والتجانس الاجتماعي.

– اقتراح آخر لوزير التخطيط:

هذا الاقتراح راعى فيه عدم المساس بالحدود الإدارية القائمة وإبراز المناطق ذات الطبيعة الخاصة والمناطق ذات الهوية المميزة، وتم تقسيم مصر إلى تسعة أقاليم تخطيطية هي أقاليم حضرية (القاهرة– الإسكندرية – قناة السويس)، أقاليم صحراوية (سيناء– مطروح – الوادي الجديد)، (الدلتا) مع التركيز على ربط الوادي بالبحر الأحمر لإيجاد منفذ مباشر لإقليمي شمال وجنوب الوجه القبلي.

– اقتراح مقدم من د./عايدة بشارة: تقسيم مصر إلى سبع

[٤] معهد التخطيط القومي – تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – رقم ١٦٢– يناير ٢٠٠٣م

أقاليم ومن بينها إقليمين أساسين: الدلتا (ويضم ثلاث أقاليم ثانوية)، إضافة إلى خمسة أقاليم أخرى، ويعكس التقسيم الخلفية الجغرافية حيث يظهر بوضوح احترام التميز الجغرافي للأقاليم دون اعتبار لعلاقتها النسبية لدرجة اعتبار الفيوم كإقليم مستقل قائم بذاته.

– اقتراح مقدم من أ.د./أحمد أمين مختار: تقسيم مصر إلى ١٠ أقاليم، ويظهر فيه بوضوح احترام الحدود الطبيعية المائية لحدود فاصلة بين الأقاليم (قناة السويس/نهر النيل/فرعي دمياط ورشيد)، الأمر الذي ترتب عليه وجود إقليم مثل الصحراء الغربية يشغل أكثر من ٥٠% من مساحة مصر.

– اقتراح مقدم من أمين عام هيئة تخطيط مشروعات النقل (أ.د. يحيي الزيات): وتم تقسيم مصر إلى سبع أقاليم، حيث يعكس فكر الاعتماد على الوادي القديم في تنمية المناطق الصحراوية بإضافة جزء منها إلى كل إقليم بحيث تتكامل معه طبيعياً وتعتمد عليه تنموياً، فمثلاً: سيناء (قناة السويس)، شمال الصحراء الغربية (الإسكندرية)، الواحات البحرية (الجيزة)، الوادي الجديد (أسيوط)، البحر الأحمر (جنوب الصعيد وقناة السويس).

– القرار الجمهوري رقم ١٩٧٧/٤٧٥م بتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية:

وفيه تقسم مصر إلى سبعة أقاليم، حيث يعكس فكر الاعتماد على الوادي القديم في تنمية المناطق الصحراوية بإضافة جزء منها إلي كل إقليم بحيث تتكامل معه طبيعياً وتعتمد عليه تنموياً، فمثلاً: سيناء (قناة السويس)، شمال الصحراء الغربية (الإسكندرية)، الواحات البحرية (الجيزة)، الوادي الجديد (أسيوط)، البحر الأحمر (جنوب الصعيد وقناة السويس).

– اقتراح مقدم من المجالس القومية المتخصصة: اقترحت تقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم، وهو يحترم التقسيم المعتمد باستثناء فصل سيناء في إقليم منفصل عن قناة السويس مع تعظيم الاستفادة من المدن الجديدة (كمتغير حديث) حيث اعتبرت كعواصم لهذه الأقاليم، على سبيل المثال: العاشر من رمضان (قناة السويس)، نخل (سيناء)، السادس من أكتوبر (القاهرة الكبرى)، برج العرب (الإسكندرية)، المنيا الجديدة (شمال الصعيد) واخميم الجديدة (جنوب الصعيد).

– الدروس المستفادة من عرض محاولات التقسيم

* معظم المحاولات راعت التقسيم الإداري للمحافظات.

* معظم المحاولات اتفقت على تقسيم المناطق الأهلة بالسكان (الدلتا والوادي) إلى أقاليم تكاد تكون متشابهة أما المناطق الصحراوية (سيناء– البحر الأحمر– الصحراء الشرقية والغربية) فكان بها تباين شديد في معظم المقترحات.

* بالنسبة لمدن القناة البعض اعتبرها إقليم والأخر ضم إليها محافظات سيناء وشمال البحر الأحمر والشرقية.

* بالنسبة لمحافظات الدلتا فقد أجمعت معظم الاقتراحات على جعلها إقليم مع فصل البحيرة وضمها لإقليم مطروح، وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلي فأجمعت معظم الآراء على تقسيمها إلى إقليمين شمال وجنوب.

١–١–٢– التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية

تبلورت المحاولات السابقة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م لتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية (شكل رقم١)، هي القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية) – الإسكندرية (الإسكندرية – البحيرة – مطروح) – قناة السويس (بورسعيد–الشرقية – الإسماعيلية – السويس– شمال سيناء – جنوب سيناء) – الدلتا (الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية –المنوفية) – شمال الصعيد (الفيوم – المنيا – بني سويف وجزء من محافظة البحر الأحمر) – أسيوط (أسيوط – الوادي الجديد) – جنوب الصعيد (سوهاج – قنا – أسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر).

– تقييم تجربة التقسيم الصادر بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م

* ركز التقسيم فقط على عدم المساس بالحدود الإدارية

ولذلك جاءت محافظة مرسى مطروح كإقليم منفرد ثم تبين عدم ملائمته فتم ضمه إلى إقليم الإسكندرية وعدل التقسيم إلى ٧ أقاليم.

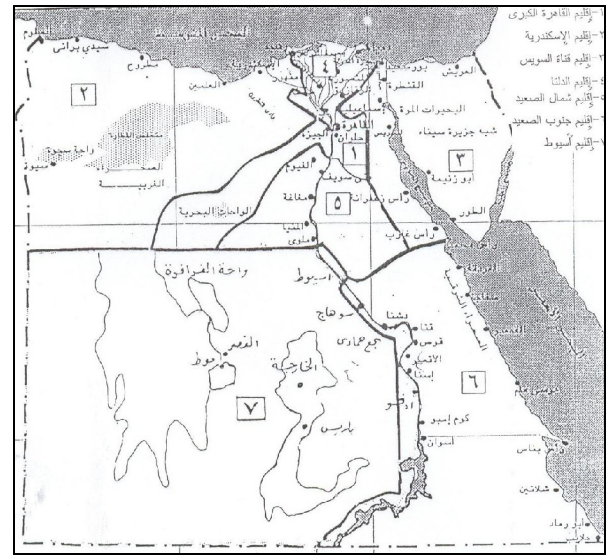

شكل رقم ١- التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية

المصدر: خريطة التنمية والتعمير لـ ج.م.ع عام ٢٠١٧

* نتيجة عدم مناسبة التقسيم للتخطيط صدر القرار بأن يقسم إلى أقاليم اقتصادية وهو عليه نقد يتمثل في ضعف البنيان الاقتصادي لبعض الأقاليم.

* ليس هناك توازن في توزيع الأقاليم من ناحية المساحة فبعضها ذو مساحة شاسعة مثل مطروح وأسيوط وبعضها صغير نسبيا مثل إقليم الدلتا وشمال الصعيد.

* لم يراعى التوازن في عدد المحافظات فهناك إقليم ذو محافظتين وإقليم به ٥ محافظات.

* لم يتم التأكيد على توفير قطب نمو في جميع الأقاليم الثمانية (مطروح- أسيوط).

١-١-٣- تحليل تجربة مصر في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز المكاني

من خلال رصد التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن والتي تشمل تحليل أهم التحديات التي واجهتها الدولة خلال هذه الفترة، نجد أن هناك بعض التحديات لم تزل تعاني منها الدولة، وفيما يلي نعرض نتائج تحليل التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية والدروس المستفادة منها.

- أهم التحديات التي واجهتها الدولة في مجال التنمية الإقليمية

* عدم التوازن بين المعمور واللامعمور، وهو ناتج من سوء توزيع السكان مكانياً، حيث أن ٩٦% من مساحة مصر تكاد تكون خالية من السكان.

* التركز الشديد للمستقرات البشرية في الرقعة الزراعية المحدودة في الوادي والدلتا، الأمر الذي أدي لتآكلها.

* التفاوتات الإقليمية في توزيع الاستثمارات وعدم الاتزان في النسق العمراني حيث يتركز حوالي ٣١.١ % من إجمالي عدد السكان في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية، كما تستقطب هذه المحافظات حوالي ٣٩.٢ % من جملة الاستثمار بالدولة، الأمر الذي يزيد من ظاهرة التفاوت الإقليمي، كما تستقطب محافظتي القاهرة والإسكندرية حوالي ٩٢% من جملة سكان الحضر وهذا يدل أيضاً على تأكيد ظاهرة الاستقطاب الحضري وسيطرة تلك المدينتين على منظومة المدن المصرية (جدول رقم ١).

- تقييم التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية والدروس المستفادة منها

ما زالت الدولة تعاني من معظم التحديات التي واجهتها في السابق (ولاسيما مشكلة الفوارق والتفاوتات الإقليمية، كما أن معظم الجهود التي بذلتها في هذا الصدد ساعدت على حدة هذه المشكلة)، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

* ركزت الجهود التي بذلتها الدولة على زيادة تركيز الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التنموية في معظم المناطق الحضرية ولاسيما القاهرة الكبرى والإسكندرية الأمر الذي ساعد على زيادة التفاوتات الإقليمية على المستوى الوطني.

* لم تراعى الجهود المبذولة تنويع القاعدة الاقتصادية في معظم المشاريع التنموية المقترحة في المناطق الصحراوية الواقعة خارج الوادي مما أدى لعدم جذبها واستقطابها لسكان الوادي والدلتا.

* لم تراعى الجهود المبذولة الحفاظ على الأراضي الزراعية واقترحت تركيز التنمية في بعض مدن الدلتا (طنطا–المحلة الكبرى–.....إلخ)، الأمر الذي ساعد على زيادة تآكل الأراضي الزراعية.

جدول رقم ١– التباينات والفوارق بين المحافظات والأقاليم التخطيطية في توزيع السكان والاستثمارات

المحافظات	عدد السكان طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٦م		توزيع الاستثمارات بالخطة الرابعة (٢٠٠٢/٢٠٠٧م)		توزيع الاستثمارات بالخطة الرابعة (١٩٩٧/٢٠٠٢م)	
	عدد السكان (مليون نسمة)	النسبة المئوية (%)	قيمة الاستثمارات (مليار جنيه)	النسبة المئوية (%)	قيمة الاستثمارات (مليار جنيه)	النسبة المئوية (%)
القاهرة	٨.٤	١١.٧	١٠.٠٨	١٣.٨	٢٤.٩	١٨.١
الجيزة	٥.٧	٧.٩	٣.٣٦	٥	٦.٦	٤.٨
القليوبية	٤.٢	٥.٨	١.٩٠	٢.٦	٤.٢	٣.١
إجمالي إقليم القاهرة الكبرى	١٨.٣	٢٥.٤	١٥.٦٤	٢١.٤	٣٥.٧	٢٦
الإسكندرية	٤.١	٥.٧	٥.٥	٧.٥	٨	٥.٨
البحيرة	٤.٧	٦.٥	١.٨٧	٢.٦	٤.٢	٣.١
مطروح	٠.٣	٠.٤	١.١١	١.٥	٢.٦	١.٩
إجمالي إقليم الإسكندرية	٩.١	١٢.٧	٨.٤٩	١١.٦	١٤.٨	١٠.٨
المنوفية	٣.٢	٤.٤	١.٣٥	١.٩	٢.١	١.٥
الغربية	٤.٠	٥.٦	١.٤٩	٢	٢.٢	١.٦
كفر الشيخ	٢.٦	٣.٦	١.٠٦	١.٤	٢.٨	٢
دمياط	١.٣	١.٨	٢.١	٢.٩	١.٧	١.٢
الدقهلية	٤.٩	٦.٨	١.٣٧	١.٩	٣.٨	٢.٨
إجمالي إقليم الدلتا	١٦.٠	٢٢.٢	٧.٣٩	١٠.١	١٢.٦	٩.٢
شمال سيناء	٠.٣	٠.٥	٢.٠٧	٢.٨	٣.٣	٢.٤
جنوب سيناء	٠.٢	٠.٢	١.٣٧	١.٩	٢.٨	٢
بورسعيد	٠.٥	٠.٧	٢.٥٥	٣.٥	٣.٧	٢.٧
السويس	٠.٥	٠.٧	٣.٤٨	٤.٨	٣.٨	٢.٨
الإسماعيلية	٠.٩	١.٣	١.٦٣	٢.٢	٤.٧	٣.٤
الشرقية	٥.٣	٧.٤	١.٠٩	١.٥	٣.٨	٢.٨
إجمالي إقليم القناة وسيناء	٧.٧	١٠.٧	١٢.٢٢	١٦.٧	٢٢.١	١٦.١
بني سويف	٢.٢	٣.١	١.٨٠	٢.٥	٣	٢.٢
الفيوم	٢.٥	٣.٥	١.٨٠	٢.٥	٢	١.٥
المنيا	٤.١	٥.٧	١.٦٨	٢.٣	٢.٣	١.٧
إجمالي إقليم شمال الصعيد	٨.٨	١٢.٢	٥.٢٨	٧.٣	٧.٣	٥.٣
أسيوط	٣٠٤	٤.٧	١.٨٩	٢.٦	٢.٥	١.٨
الوادي الجديد	٠.٢	٠.٢	١.٤٦	٢	٢.٤	١.٧
سوهاج	٣.٧	٥.١	١.٤٢	٢	٢	١.٥
قنا	٣.١	٤.٣	٠.٥٩	٠.٨	٢.١	١.٥
الأقصر	٠.٤	٠.٦	٣.٢٤	٤.٤	٠.٦	٠.٤
أسوان	١.١	١.٥	١.٨٧	٢.٦	٦.٧	٤.٩
البحر الأحمر	٠.٢	٠.٣	٣.٢٠	٤.٤	٢.٤	١.٧
إجمالي وسط وجنوب الصعيد	١٢.١	١٦.٧	١٣.٧	١٨.٨	١٨.٧	١٣.٦
الإجمالي	٧٢.٠	١٠٠	٦٢.٥٧	٨٥.٩	١١١.٢	٨١
مركزي	–	–	١٠.٢	١٤.١	٢٦.١	١٩

المصدر: الباحث بتصرف من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – تعداد عام ٢٠٠٦م، وبيانات وزارة التنمية الاقتصاديةالخطة الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢/٢٠٠٧م)

٢- فاعلية الوحدات الإدارية الحالية بمصر في تحقيق التنمية الشاملة لمصر

لاشك أن لوحدات التنمية الإدارية المكونة للحيز المكاني الوطني دور كبير في عملية التنمية الشاملة، ولمعرفة هذا الدور سوف نتعرف على نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية في مصر، والأجهزة الحالية للإدارة المحلية، والعلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، ومن ثم سيتم تقييم فاعلية التقسيمات والوحدات الإدارية الحالية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

٢-١- نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية في مصر

عرفت مصر نظام الإدارة المحلية منذ آلاف السنين، وسوف نتعرض بإيجاز لأهم تطورات هذا النظام(٥).

* صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨م بتفويض المحافظين بعض سلطات رئيس الجمهورية، ثم قرار وزير الدولة للحكم المحلي بتفويض بعض سلطاته للمحافظين كذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩م بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي متضمناً تمويل وحدات الحكم المحلي لإنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في نظامها.

* ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م (قانون الحكم المحلي) وتغير بمقتضى هذا القانون مسمى المجالس المحلية لتتفق مع أحكام الدستور، كذلك استبدلت اللجنة التنفيذية بالمجلس التنفيذي، كما تضمن القانون أيضا بعض أحكام دعم اختصاصات وسلطات المحافظين، وقد حددت مستويات الإدارة بخمس مستويات هي (المحافظة – المركز– المدينة – الحي – القرية) ولكل منهم مجلسين(٦).

* ثم صدر بعد ذلك القانون رقم٥٠ لسنة ١٩٨١م، وكذلك صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١م، ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢م، ثم صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٨م، ثم صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦م.

٢-٢- الأجهزة الحالية للإدارة المحلية طبقاً لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م

٢-٢-١- المجلس الأعلى للإدارة المحلية في مصر

ويتشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء (أومن ينيبه) وعضوية كل من الوزير المختص بالإدارة المحلية والمحافظين ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ويتولى مسؤولية دعم النظام وتطويره، واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلي ويجتمع مرة على الأقل كل سنة بدعوة من رئيسة.

٢-٢-٢- الأمانة العامة للحكم المحلي

وتقوم بإدارة الشئون المشتركة للوحدات المحلية وتقدم المشورة لها، كما أنها تمد الوزير بالأبحاث والدراسات التي يعرضها على مجلس الوزراء أو على المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

٢-٢-٣- المجالس المحلية

وهي مجالس: المحافظات – المراكز – المدن – الأحياء – القرى، ويتكون كلا منها من مجلسين: أحدهما المجلس الشعبي المحلي، والآخر المجلس التنفيذي والأول منتخب والآخر معين ومهمة الأول الرقابة على مختلف المرافق والأعمال الداخلة في اختصاصه وإقرار مشروعات الخطة وإنشاء المشروعات الإنتاجية.

٢-٢-٤- وحدات الخدمة المحلية

تتولى وحدات الحكم المحلي في نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية(٧).

٢-٣- العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية

تتمثل العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية في رقابة الأولى على الثانية وتهدف لتحقيق ما يلي:

(٥) الإدارة المحلية – دراسة حالة جمهورية مصر العربية- د. احمد المصري – مؤسسة شباب الجامعة – ١٩٨٦م.

(٦) تأثير تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية – سلوى توفيق رمضان – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة – ١٩٩٥م.

(٧) دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعمير المناطق الصحراوية – د. محمد قشوه – مؤتمر البيئة الصحراوية – وزارة الشؤون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية

* التأكد من تنفيذ المجالس المحلية للمهام الموكولة إليه وأنها تؤدي خدماتها للأفراد دون تمييز بينهم وأن المرافق المحلية تؤدي الخدمات بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.
* تأكيد وحدة الدولة السياسية والإدارية من خلال وضع بعض القيود على استقلال السلطات المحلية خوفا من أن يؤدي استقلالها الكامل إلى تفتيت وحدة الدولة.
* التأكد من استخدام الإعانات المركزية الاستخدام الأمثل.
* ضمان حصول المواطن المحلي على حد أدنى من الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية حتى لا يتفاوت مستوى المعيشة من وحدة محلية إلى أخرى.
* ضمان مشروعية أعمال السلطات المحلية التي تضطلع بغرض الضرائب والرسوم المحلية ووضع القوانين واللوائح بما يضمن الحيلولة دون التدخل في حريات الأفراد وبما يضمن التزام السلطات المحلية بحدود اختصاصاته[٨].

٢-٤- تقييم فاعلية التقسيمات والوحدات الإدارية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة

بعد العرض السابق لنظام الإدارة المحلية في مصر، سوف نستعرض تقييم فاعلية التقسيمات والوحدات الإدارية الحالية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال تحديد أهم المشكلات التي تواجه هذه الوحدات وسبل تطوير أدائها.

٢-٤-١- العوائق التي تواجه الوحدات الإدارية الحالية

* غياب الرؤية الشاملة والواضحة للتنمية والدور الذي تلعبه هذه الوحدات الإدارية الحالية[٩].
* سيطرة النظام المركزي في الحكم وعدم الأخذ بمبدأ اللامركزية وتوزيع الصلاحيات والسلطات على الوحدات الإدارية.
* عدم الأخذ بمبدأ المشاركة الشعبية ومشاركة السكان المحليين في صناعة القرار ورسم سياسات تنمية مجتمعاتهم.
* تعتبر الحدود الإدارية من أهم المشاكل وذلك لأن التقسيم الإداري الحالي للمحافظات والمراكز والمدن والقرى غير فعال نظراً للتفاوت الكبير بين الوحدات المكونة له وعدم توفر التكامل الاقتصادي والاجتماعي داخل كل وحدة.
* عدم فاعلية المجالس المحلية في توجيه وإدارة العمل العام بكل محافظة مما أثر على كفاءة الأداء وتحول هذه المجالس إلى واجهة للإدارة المحلية دون أن يتوفر لها الفاعلية الحقيقية التي كانت تهدف إليها تشريعات الإدارة المحلية[١٠].

٢-٤-٢- سبل تطوير الوحدات الإدارية الحالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة

* لابد من رسم خريطة تنموية جديدة لمصر تهدف لإعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (وادي النيل) إلى مناطق أخرى مهمة استراتيجيا لكنها ذات كثافة سكانية منخفضة لاسيما سيناء – البحر الأحمر – الصحراء الغربية – ويمكن تحقيق ذلك من أجواء مؤسسية داعمة في المناطق المستهدفة، وبحيث يتم السماح للمحافظات المتجاورة أن تنسق خططها طويلة المدى، وستكون هناك حاجة لإيجاد تنمية اقتصادية إقليمية تعترف بما تملكه كل منطقة من إمكانيات وقدرات تنافسية وتتكامل معها، ومن ثم يصبح ربط الاقتصاد بالأقاليم في مصر ضروريا لتحقيق ميزة تنافسية قومية[١١].
* بتحليل الفكر من وراء التقسيم الحالي للأقاليم والمحافظات نجد انه غير مبني على أي هدف تنموي، ولابد من تحليل إمكانات الأقاليم التخطيطية والاقتصادية والمحافظات المكونة لها والتأكيد على رسم خريطة جديدة لمصر بحيث يتم دراسة علاقة المحافظات ببعضها وتشكيلها من جديد واستحداث هيكل تنظيمي للأقاليم يشمل جهازا

(٨) البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة – ندوة "دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية"–القاهرة – جمهورية مصر العربية – ٢٠٠٧م.
(٩) تفعيل دور المحليات الريفية نحو قرار أفضل للتنمية المستدامة – د. نادية أنس قناوي – مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٣م.
(١٠) نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية – د. عصام الدين محمد علي – مؤتمر الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة ٢٠٠١م.
(١١) وزارة التخطيط – معهد التخطيط القومي– تقرير التنمية البشرية لمصر– اللامركزية من اجل الحكم الرشيد – ٢٠٠٤م.

تنفيذيا ومجلسا منتخبا لكل إقليم بحيث يتعاونان في وضع السياسات التنموية وتحديد المشروعات المقترحة وتنفيذها لتحقيق التنمية المستهدفة للإقليم.

* لابد من تمكين وإعطاء السلطة الكاملة للكيانات المحلية لصياغة الخطط الإستراتيجية وتحديد أولوياتها واتخاذ مبادرات تنموية وتنفيذ البرامج والمشروعات وإمكان محاسبتها على النتائج والاستخدام الفعال للموارد لخدمة المجتمعات المحلية.

* لا بد من توجيه جميع الموارد نحو الأهداف التنموية لتحقيق الخريطة الجديدة، ويتطلب هذا السماح للكيانات المحلية باستخدام هذه الموارد في تمويل الخطط المرتبطة بتحقيق نتائج معينة والتي وضعت على مستوي الأقاليم والمحافظات.

٣- تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة في مصر

يهدف تشكيل وتقسيم مصر لوحدات تنموية إقليمية إلى تحقيق التوازن الإقليمي المفقود في مصر، **ويعتمد** تشكيل هذه الوحدات التنموية على الأخذ في الاعتبار كافة المعايير والعوامل النظرية المستخلصة من الدراسات السابقة بخلاف التجارب العالمية المتميزة في هذا المجال، **ويدخل** في عملية التشكيل بالإضافة إلى المعايير السابقة تحديد العامل التنموي ومعامل الثقل التنموي لكافة المراكز الإدارية لجميع المحافظات المصرية كأحد المعايير الجديدة التي اقترحها الباحث وبحيث يكون هناك توازن في معامل الثقل التنموي (تم حسابه من خلال مجموعة من المؤشرات التنموية في كافة المجالات اجتماعية – عمرانية- اقتصادية.....الخ. لهذه المراكز) بين الوحدات التنموية المقترحة.

٣-١- المعايير والعوامل التي تؤثر في عملية تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية

هناك العديد من المعايير والعوامل التي تؤثر في عملية تشكيل وحدات التنمية الإقليمية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

٣-١-١- المعايير الاجتماعية

أ- الحجم الأمثل للسكان والمساحة

ونناقش هنا حجم وحدات التنمية الإقليمية من حيث المساحة وعدد السكان، وهناك بطبيعة الحال وحدات تنموية كبيرة وأخرى صغيرة ولكل منهما مميزاته وعيوبه، وهناك مجموعة من العوامل التي تحكم تحديد الحجم المناسب للوحدات التنموية هي:

* الخصائص الجغرافية للدولة.
* نظام الحكم المحلى القائم.
* المستوى المرغوب فيه من المشاركة الشعبية للشئون المحلية.

ب- خصائص المجتمع المناسبة لتكوين وحدة التنمية الإقليمية

تتمثل أهم خصائص السكان اللازمة لإقامة وحدة التنمية فيما يلي[١٢]:

* عمالة ذات مهارة عالية لتشغيل التكنولوجيا.
* عمالة مرنة الخصائص تتجاوب مع التغيرات الإنتاجية التي قد تحدث لتغيير خطوط الإنتاج.
* إدارة بشرية تتفهم إعادة التنظيم المؤسسي بما يتطلبه التغيير فى نظم الإنتاج أو مدخلات معايير الإنتاج.
* وجود القوى البشرية المفكرة وذلك لدخول عالم المعرفة والمعلومات اللازم لوضع الاستراتيجيات المختلفة.

٣-١-٢- المعايير الاقتصادية

يختلف منظور وحدة التنمية من الناحية الاقتصادية باختلاف مجالات الباحثين المختلفة حيث يرى الاقتصاديين أن المزرعة والمصنع من الممكن أن تمثل وحدة تنمية، ويرى المخطط أن الإقليم الاقتصادي هو وحدة التنمية، ويرى السياسي أن الوحدة المحلية هي وحدة التنمية، ومن ثم فإن الموضوع يعتمد بشكل أساسي على الجوانب الإدارية في تحديد مفهوم وحدات التنمية.

فمثلاً تعتبر الوحدة الإنتاجية هي أساس تنمية المجتمعات الزراعية حيث تمثل المكون الأساسي لوحدة التنمية، وفي

(١٢) دور إقليم المدينة فى تحديد الإقليم التخطيطي- سامي عامر- رسالة دكتوراه – قسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة- جامعة القاهرة -١٩٨٩م

المجتمعات غير الزراعية تعتبر اقتصاديات حجم وحدة التنمية قضية هامة جدا لما يلي[١٣]:

* في ظل محدودية رأس المال وديناميكية التغيير والتحول السريع الذي تتأثر به الوحدات ذات الحجم الكبير وخاصة في ارتفاع تكاليف إعادة التوزيع أو إعادة الهيكلة الاقتصادية تصبح المؤسسات ذات الحجم الصغير أقل تكلفة اقتصادية.

* استخدامها في عمليات التنمية وخاصة كأقطاب نمو يتيح انتشار التنمية وذلك لأن حجمها يتيح إنشائها في المجتمعات المحلية الصغيرة الحجم مما يوسع قاعدة بؤر التنمية.

* يمكن للمجتمعات المحلية المشاركة في إنشاء وإدارة المؤسسات الاقتصادية نظرا لانخفاض تكاليف إنشائها ومقدرة المحليات على إدارتها لعدم تعقيد وتداخل هياكلها الإدارية.

* لا نحتاج إلى مسطحات كبيرة مما يسهل على المجتمعات المحلية توفير المسطحات اللازمة لها ضمن مخططات بسيطة التكاليف وإعطاء فرصة للمجتمع المحلى المشاركة في مثل هذه المشروعات[١٤].

٣-١- ٣- المعايير المكانية

تعنى الخصائص المكانية والمقومات اللازمة لدعم سياسات التنمية وخاصة شبكات البنية الأساسية لضمان توزيع وتبادل مدخلات ومخرجات التنمية وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

* ربط الوحدات التنموية والتجمعات التي تشارك في شبكة التنمية مع بعضها (طرق- سكك حديد- مطارات...إلخ).

* توفير مشروعات الطاقة والإمداد بالمياه اللازمة للمشروعات القائمة والمستقبلية.

* توفير شبكات الاتصالات والمعلومات للوحدات التنموية وربطها بمراكزالإدارة والبحوث والتي تتيح اتخاذ القرارات السريعة والمتغيرة تبعا لتغير حجم ومعايير الانتاج.

٣-١-٤- المعايير العمرانية

دراسة وحدة التنمية الإقليمية ونطاق نفوذها أو تأثيرها الفعلي سواء من حيث النواحي الاجتماعية والاقتصادية (علاقة حركة السكان ورحلات العمل اليومية والترددية أو رحلات الحصول على الخدمات الأعلى بمستوياته المختلفة)[١٥].

ويمكن تحديد النطاق الفعلي لوحدات التنمية من خلال:

* قياس العلاقة الفعلية بين الوحدات التنموية ونطاق تأثيرها.

* التجارب العالمية والنظريات التخطيطية والتي تتيح لنا تحديد متوسط تقريبي للنطاق الفعلي لوحدات التنمية.

٣-١- ٥- المعايير الإدارية

دراسة وحدة التنمية الإقليمية من المنظور الإداري وكيفية اعتبارها وحدة إدارية تستطيع إدارة خدماتها ومشاركة سكانها في المجالس المحلية، وهناك عدة أسس لتقسيم الدولة لوحدات تنموية إقليمية من النواحي الإدارية هي:

*** مراعاة تحديد الاختصاصات لوحدات التنمية الإقليمية:**

حيث يتطلب التقسيم مراعاة تنظيم الوحدات جميعها في الإطار العام للنظام الإداري للدولة بمعنى تحديد الوضع القانوني لكل هيئة إدارية وتحديد سلطاتها واختصاصها وعلاقاتها بعضها ببعض وبالحكومة المركزية.

*** تعارض الاعتبارات الديمقراطية واعتبارات الكفاية الإدارية:**

وتتلخص هذه المسألة في أن التقسيم لوحدات تنموية يتطلب تحديد الحجم المناسب للوحدة وهنا تتعارض اعتبارات الكفاية الإدارية مع الاعتبارات الديمقراطية والاجتماعية فمن الناحية الإدارية يلزم أن يكون حجم الوحدة الإقليمية كبيراً إلى الحد الذي يحقق قوتها المالية ويوفر إمكانيات إدارة الخدمات المحلية بأكبر قدر ممكن من

[13] ZHU, Y. New Path to Urbanization in China: Seeking more Balanced Patterns, Nova Science Publications, New York,1999

[14] OECD Report,, Regional Problems and Policies in Japan. OECD, France, 1996

[15] ZHU, Y. New Path to Urbanization in China, Previous Resource

الكفاية، ولكن كبر حجم الوحدة الإقليمية يقلل من فاعلية الإشراف الشعبي على هيئتها ويؤدى إلى تراجع الاهتمام المحلى والمسئولية المحلية والانتماء المحلى.

٣-١- ٦- المعايير والأسس التخطيطية

هناك عدة أسس تخطيطية لتحديد وحدات التنمية يمكن إيجازها فيما يلي:

* توافر مقومات نجاح الأنشطة الاقتصادية وإدارة الخدمات.
* تحديد الحدود التخطيطية لوحدات التنمية الإقليمية.
* تحقيق التدرج لوحدات التنمية الإقليمية ليتوافق مع تباين المراكز العمرانية.
* توافر الحد الأدنى للتمثيل الشعبي لوحدة التنمية الإقليمية لتحقيق مبدأ الديمقراطية بإطارها الشامل.
* التكامل بين وحدات التنمية الإقليمية (سواء حضر أو ريف) لتحقيق إمكانيات اقتصادية جيدة وتدعيم الروابط بينها.
* التنسيق بين الخطط المختلفة في إطار حدود واضحة لتحقيق الحد الأدنى من التكامل لتحقيق التنمية الشاملة.
* توافر الموارد الاقتصادية و البشرية في إطار حدود جغرافية (مكانية) للتنفيذ.
* إمكانية أن تتضمن وحدات التنمية مجموعة من الوحدات الصغرى المتجانسة.

٣-٢- قياس معامل الثقل التنموي بالمراكز الإدارية لجميع المحافظات المصرية

بعد العرض السابق للعوامل والمعايير المختلفة التي تؤثر في عملية تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية والتي سوف يأخذها البحث في الاعتبار، سوف نتطرق إلى تحديد العامل التنموي ومعامل الثقل التنموي لكافة المراكز الإدارية لجميع المحافظات المصرية والذي سوف يتم حسابه من خلال مجموعة من المؤشرات التنموية في كافة المجالات اجتماعية – عمرانية – اقتصادية.....الخ. كما سيرد ذكره فيما بعد، ولتحديد معامل الثقل التنموي سوف يتم استخدام وسائل التحليل الإحصائية المتقدمة التي تستطيع التعامل مع البيانات الهائلة التي سوف يتم دراستها ومعالجة هذه البيانات بشكل دقيق واستخراج نتائج صحيحة ومن أفضل هذه الوسائل على الإطلاق والشائعة الاستخدام هي ما يلي:

* التحليل العاملي (Factor Analysis) بنموذج المكونات الأساسية (Principle Components).
* التحليل التجميعي (Cluster Analysis).

ومن أشهر التطبيقات في هذا المجال وأكثرها شيوعاً هو برنامج **Statistical Package for the Social Sciences - SPS** ويمكن من خلال الوسائل السابقة المساعدة في قياس معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية وتحديد العامل التنموي بها، كما تساعد أيضاً على تنميط المراكز الإدارية وتصنيفها لمجموعات متشابهة الصفات والخصائص (متجانسة) تمثل وحدات التنمية المستنتجة.

٣-٢-١- تحديد المتغيرات المستخدمة لقياس معامل الثقل التنموي

تختلف المتغيرات والمؤشرات المعبرة عن التنمية من دراسة إلى أخرى تبعاً لهدف الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار مجموعة من المتغيرات والمؤشرات استنادا إلى تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً على مستوى العالم وتقيس مستوى التنمية لكل البلدان والتي يتوفر لها بيانات بالتعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٦م الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويبلغ عددها حوالي ٦٠ مؤشر تم تصنيفها إلى ٣ مجموعات هي:

* مؤشرات سكانية واجتماعية وتضم ١٦ مؤشر.
* مؤشرات اقتصادية وتضم ٤٠ مؤشر.
* مؤشرات عمرانية وتضم ٤ مؤشرات.

ويوضح الجدول التالي رقم (٢) تصنيف المؤشرات المختارة لقياس التنمية لجميع المراكز الإدارية لمحافظات مصر.

جدول ٢- تصنيف المؤشرات المختارة لقياس التنمية لجميع المراكز الإدارية لمحافظات مصر

التصنيف	المؤشرات	التصنيف	المؤشرات
سكانية واجتماعية	إجمالي عدد السكان	إقتصادية	نسبة العاملين في الصناعة ١٥ سنة فأكثر
	إجمالي عدد الأسر		العاملين فى الصناعة ١٥ سنة فأكثر
	متوسط حجم الأسرة		نسبة العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر
	معدل الهجرة الصافي		العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر
	معدل التكوين الأسرى (معدل نمو الأسر السنوي)		نسبة العاملين في البناء والتشييد ١٥ سنة فأكثر
	معدل التزاحم		العاملين في التشييد والبناء ١٥ سنة فأكثر
	الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي (التسرب)		نسبة العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر
	الأميون ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)		العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر
	نسبة الأمية الإجمالية		نسبة العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر
	الأميات من الإناث ١٥ سنة فأكثر		العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر
	نسبة الأمية بين الإناث		نسبة العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر
	نسبة من يقرأ ويكتب ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)		العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر
	نسبة من تقرأ وتكتب ١٥ سنة فأكثر من الإناث		نسبة العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر
	نسبة السكان ١٥ فأكثر الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى(ذكور- إناث)		العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر
	نسبة الإناث ١٥ فأكثر الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى بين الإناث		نسبة العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر
	نسبة الإناث فأكثر الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى بين الفئتين(ذكور- إناث)		العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر
إقتصادية	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر		نسبة العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر
	العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر		العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر
	نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر		نسبة من داخل قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان
	نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر		عدد السكان داخل قوة العمل
	نسبة العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر		نسبة الإناث داخل قوة العمل إلى السكان
	العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر		عدد الإناث داخل قوة العمل
	نسبة العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر		إجمالي عدد المتعطلون
	العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر		إجمالي عدد الإناث المتعطلات
	نسبة بطالة الإناث		نسبة العاملين بأجر
	نسبة بطالة الذكور		نسبة البطالة
	نسبة العاملين في الزراعة ١٥ سنة فأكثر	عمرانية	نسبة المباني المتصلة بالكهرباء
	العاملين في الزراعة ١٥ سنة فأكثر		نسبة المباني المتصلة بالمياه
	نسبة العاملين في التعدين ١٥ سنة فأكثر		نسبة المباني المتصلة بالصرف الصحي
	العاملين في التعدين ١٥ سنة فأكثر		نسبة المباني المتصلة بالغاز الطبيعي
المصدر: الباحث			

٣-٢-٢- اختيار أسلوب التحليل للمتغيرات المستخدمة

نظراً لأن البحث سيتعرض لدراسة العديد من المؤشرات (٦٠ مؤشر) على مستوى المراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر (٣٢٦ مركز إداري وقسم)، لذلك كان من الضرورة الاستعانة ببرامج التحليل الإحصائي المتقدم لقدرتها على التعامل مع هذا الكم الضخم من البيانات والوصول إلى نتائج دقيقة، ويعتبر برنامج (SPSS) من أشهر التطبيقات المستخدمة في هذه المجال كما سبق ذكر ذلك من قبل، والذي يمكن من خلاله تحليل هذه المعلومات والبيانات، وكما سبق ذكره فسيتم استخدام أسلوبي التحليل العاملي (Factor analysis) لإجراء العديد من التحليلات المعقدة باستعمال نموذج المكونات الأساسية (Principal Component Model) لتحديد العامل التنموي ومكوناته، كما سيتم استخدام أسلوب التحليل التجميعي (Cluster analysis) لتصنيف المراكز والأقسام الإدارية إلى مجموعات متشابهة فيما بينها بناءاً على حزم المتغيرات المختارة في عملية التصنيف، وتم اختيار طريقة التكتل الهرمي Agglomerative

Hierarchical cluster Analysis في عملية التحليل.

٣-٢-٣- خطوات التحليل للمتغيرات المستخدمة

- تحديد الثقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية: حيث تم تحديد المتغيرات التي تكون العامل التنموي والذي يتسم باحتوائه على أكبر عدد من المتغيرات الدافعة للتنمية أو أقل عدد من المتغيرات المثبطة لها، ثم تحديد الثقل التنموي لكل مركز وقسم إداري بكل محافظات مصر.

- تصنيف المراكز والأقسام الإدارية إلى مجموعات متجانسة الخصائص التنموية: حيث تم بناء على الثقل التنموي لكل قسم ومركز تشكيل الوحدات التنموية المتقدمة من خلال هذه المجموعات.

٣-٢-٤- نتائج تحليل المتغيرات المستخدمة

بعد إجراء خطوات التحليل السابق الإشارة إليه تم الخلوص إلى ١٢ عامل رئيسي بدلاً من ٦٠ متغير أجرى عليها التحليل (وهي تفسر في مجملها ٨١.٩١% من التغيرات في البيانات)، أكثر هذه العوامل تعبيراً عن التغيير بين الحالات هو العامل الأول[١٦] ويتكون من ٢٠ متغير أغلبهم ضمن الخصائص الاقتصادية والسكانية والاجتماعية وأهمهم هو (عدد السكان داخل قوة العمل- العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال داخل الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر - إجمالي عدد الأسر- العاملين في النقل- إجمالي عدد السكان) بقيم (٠,٩٥٤، ٠,٩٣٩، ٠,٩٣٤، ٠,٩١٣، ٠,٩٠٥) على التوالي، وعلى ذلك فسوف يتم اعتبار هذا العامل هو العامل التنموي (جدول رقم ٣).

٣-٣- تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

- أسس تشكيل الوحدات التنموية المقترحة

بناء على ما سبق سوف يعتمد التشكيل المقترح على مجموعة من الأسس هي:

* احترام الحدود الإدارية للمحافظات.

* التجانس في السمات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية،.....الخ في جميع المحافظات المكونة للوحدة التنموية المقترحة.

* التوازن بين جميع الوحدات التنموية المقترحة في معامل الثقل التنموي لها.

* مراعاة الوحدة الوظيفية بين المحافظات المكونة للوحدات والمناطق التنموية المقترحة وجعلها كيان وظيفي واحد.

* مراعاة التكامل الاقتصادي لجميع المحافظات المكونة للوحدات والمناطق التنموية المقترحة.

* التأكيد علي توفير قطب أو عدة أقطاب تنمية في جميع الوحدات والمناطق التنموية المقترحة.

جدول ٣- مكونات العامل الأول للتحليل العاملي على مستوى المراكز والأقسام الإدارية

م	المتغيرات المكونة للعامل الأول	القيم
١	عدد السكان داخل قوة العمل	٠.٩٥٤
٢	العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر	٠.٩٣٩
٣	إجمالي عدد الأسر	٠.٩٣٤
٤	العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر	٠.٩١٣
٥	إجمالي عدد السكان	٠.٩٠٥
٦	نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٩
٧	العاملين في التشييد والبناء ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٨٣
٨	العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٨١
٩	العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٧٨
١٠	العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٦٧
١١	العاملين في الصناعة ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٥٢
١٢	العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٥١
١٣	عدد الإناث داخل قوة العمل	٠.٨٤٦
١٤	العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٠٨
١٥	العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر	٠.٨٠١
١٦	العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر	٠.٧١٧
١٧	الأميات من الإناث ١٥ سنة فأكثر	٠.٦٩
١٨	الأميون ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)	٠.٦٨٨
١٩	العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر	٠.٦٨٨
٢٠	إجمالي عدد الإناث المتعطلات	٠.٦١٧
المصدر: الباحث		

- خطوات تشكيل الوحدات التنموية المقترحة

للوصول إلى التشكيل المقترح للوحدات التنموية تم مراعاة كافة المعايير والعوامل السابق الإشارة إليها، أما فيما يخص تحقيق التوازن بين جميع الوحدات التنموية المقترحة في معامل الثقل التنموي لها فسوف يعتمد الباحث على أن يكون المجموع الجبري لمعامل الثقل التنموي لجميع المراكز المكونة لكل وحدة تنموية مساوياً قيمته +١ فأكثر، وبناء عليه فيمكن تقسيم الوحدات التنموية المقترحة

[١٦] يوضح الملحق ١- معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول

من خلال أحد الوسائل التالية:

* استخدام أحد وسائل بحوث العمليات الإحصائية مثل (البرمجة الخطية)، ونظراً لكبر عدد المراكز الإدارية للجمهورية (٣٢٥ مركز) وصعوبة تعامل البرنامج مع هذا العدد الكبير من العناصر فتم استبعاد هذه الوسيلة.

* استخدام أحد وسائل التحاليل الإحصائية المتقدمة مثل برنامج الـ SPSS، من خلال استخدام التحليل التجميعي (Cluster Analysis)، وهذه الوسيلة بها بعض العيوب ينتج عنها وحدات تنموية متجانسة الصفات والخصائص فقط ولا يتحقق فيها بقية الأسس التي وضعها الباحث.

وبناءاً على ما سبق وفي محاولة للوصول إلى التشكيل المقترح للوحدات التنموية يكون التعامل مع محافظات الجمهورية في هذه المرحلة (بدلاً من المراكز الإدارية)، ولتحديد معامل الثقل التنموي للمحافظات فتم جمع جبري لمعامل الثقل التنموي لجميع المراكز الواقعة داخل كل محافظة والحصول على قيمة جبرية لها، (جدول رقم ٤).

جدول رقم ٤– معامل الثقل التنموي لمحافظات جمهورية مصر العربية

م	المحافظة	معامل الثقل التنموي	م	المحافظة	معامل الثقل التنموي
١	القاهرة	١٢.٨٤	١٤	الأقصر	– ٠.٢٩
٢	الجيزة	١٢.٣١	١٥	سوهاج	– ٠.٧٣
٣	الإسكندرية	١٠.٠٢	١٦	كفر الشيخ	– ١.٥٨
٤	الغربية	٧.٧٣	١٧	قنا	– ٢.٢٧
٥	القليوبية	٥.٧٣	١٨	الوادي الجديد	– ٢.٣٤
٦	المنوفية	٣.٥٨	١٩	أسوان	– ٢.٤٠
٧	المنيا	٣.٤٠	٢٠	السويس	– ٢.٥٦
٨	الفيوم	٣.٠٦	٢١	دمياط	– ٢.٩٤
٩	الشرقية	١.٧٩	٢٢	الإسماعيلية	– ٣.٥٣
١٠	البحيرة	١.٧٣	٢٣	بورسعيد	– ٣.٩٦
١١	الدقهلية	١.٥٦	٢٤	البحر الأحمر	– ٥.٣٧
١٢	بني سويف	٠.٥٨	٢٥	مرسي مطروح	– ٥.٨٩
١٣	أسيوط	– ٠.١٥	٢٦	جنوب سيناء	– ٦.٩٧
المصدر: الباحث			٢٧	شمال سيناء	– ٧.٥٤

– الوحدات التنموية المقترحة لجمهورية مصر العربية

بالنظر بشكل عام على التوزيع المكاني لمحافظات الجمهورية ومعامل الثقل التنموي لها، نجد أن المحافظات التي حصلت على قيم موجبة تتركز في مناطق محددة جداً في الجمهورية (لا سيما إقليم القاهرة الكبرى– شمال الصعيد– الدلتا)، والمحافظات التي حصلت على قيم سالبة تركزت في بقية مناطق الجمهورية (المحافظات الحدودية مثل مرسى مطروح – البحر الأحمر– شمال سيناء وجنوبها– الوادي الجديد – بخلاف محافظات إقليم جنوب الصعيد وإقليم قناة السويس وأسيوط)، ومن ذلك ينتج أن تقسيم الجمهورية لوحدات تنموية أصبح له بدائل محدودة جداً ولاسيما عند محاولة تحقيق الأسس التي تم وضعها كشروط للتقسيم، وبناء على ما سبق تم تطبيق هذه الشروط على المحافظات واتضح من ذلك أنه يمكن تقسيم مصر إلى٤ وحدات تنموية (جدول رقم ٥، شكل ٢) ويمكن استعراضها فيما يلي:

*** الوحدة التنموية (الدلتا)**

وتضم محافظات إقليم الدلتا السبعة (البحيرة – الغربية – المنوفية – كفر الشيخ – دمياط – الدقهلية –الشرقية)، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥.٩ مليون نسمة، وحصلت على معامل ثقل تنموي بلغ (+١١.٨٨٥) وهو يعتبر أكبر معامل ثقل تنموي على مستوى جميع الوحدات التنموية الأربعة المقترحة.

*** الوحدة التنموية (شرق مصر)**

وتضم تسعة محافظات هي (شمال وجنوب سيناء – بورسعيد– الإسماعيلية– السويس– البحر الأحمر– القاهرة– الجيزة– القليوبية)، ويبلغ حجم سكانها حوالي ٢٠.١ مليون نسمة، وحصلت على معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+٠.٩٩٤).

*** الوحدة التنموية (جنوب مصر)**

وتضم جميع محافظات الصعيد الثمانية (أسوان– الأقصر– قنا – سوهاج – أسيوط – المنيا – بني سويف– الفيوم)، ويبلغ حجم سكانها حوالي ٢٠.٢ مليون نسمة، وحصلت على معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١.١٨٩).

*** الوحدة التنموية (غرب مصر)**

وتضم ثلاث محافظات هي (الإسكندرية– مرسى

مطروح – الوادي الجديد)، ويبلغ حجم سكانها حوالي ٤.٢ مليون نسمة، وحصلت عل معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١.٧٨٤).

جدول ٥– توزيع الوحدات التنموية المقترحة ومعامل الثقل التنموى لها*

الوحدة التنموية	المحافظات	معامل الثقل التنموى	عدد السكان
الوحدة التنموية (الدلتا)	البحيرة	١.٧٣٤٨٩٩	٤٥٨٧٠٢٨
	الغربية	٧.٧٣٣٣١٨	٣٩٩٩٠٧٥
	المنوفية	٣.٥٨٣٢٥٥	٣٢٩٠٣٥٣
	كفر الشيخ	– ١.٥٨٢١٣٣	٢٦٣٧٥١٢
	دمياط	– ٢.٩٤٧٧١٨	١٠٩٤٣٠٥
	الدقهلية	١.٥٦٧٨١٩	٥٠٢٢٩٥٩
	الشرقية	١.٧٩٦٥٤٠	٥٣٤٣٠٨٦
الاجمالى		١١.٨٨٥٩٨٠	٢٥٩٧٤٣١٨
الوحدة التنموية (شرق مصر)	شمال سيناء	– ٧.٥٤٢٣٠٣	٣١٧٤١١
	جنوب سيناء	– ٦.٩٧٠٠٨٩	٨٦٢٢٥
	بور سعيد	– ٣.٩٦٥٣٩٣	٥٠٨٠١٥
	الاسماعيلية	– ٣.٥٣١٣٦٩	٨٨٣٢٧٥
	السويس	– ٢.٥٦٢٦١٤	٤٩٨٤٧٦
	البحر الأحمر	– ٥.٣٧٢٠٢٠	١٥٠٧٥٤
	القاهرة	١٢.٨٨٢١٨٣	٧٨٩٣٢٨٠
	الجيزة	١٢.٣١٦٧٧٢	٥٨٣٧٥٥٢
	القليوبية	٥.٧٣٨٩٠٤	٣٩٤٧١٤٥
الاجمالى		٠.٩٩٤٠٧١	٢٠١٢٢١٣٣
الوحدة التنموية (جنوب مصر)	أسوان	– ٢.٤٠٦٢٤٤	١١٤١٢١٦
	الأقصر	– ٠.٢٩٥١٣٠	٣٩٣٨٨٦
	قنا	– ٢.٢٧٨٠٤٤	٢٩٩٢٣٩٢
	سوهاج	– ٠.٧٣٦٢٥٤	٣٥٩٦٨٩٨
	أسيوط	– ١٥٠٠٧٢.	٣٤٩٥٣٢٩
	المنيا	٣.٤٠٠٦٢٢	٤١٣٨٨٨٣
	بنى سويف	٠.٥٨٧٩٥٧	٢٣٠٣٠٧١
	الفيوم	٣.٠٦٧٠٨٣	٢٢٠٣٩٦٤
الاجمالى		١.١٨٩٩١٧	٢٠٢٦٥٦٣٩
الوحدة التنموية (غرب مصر)	الاسكندرية	١٠.٠٢٤٤٤٩	٣٧٢٤٦٨١
	الوادى الجديد	– ٢.٣٤٣٣١٥	١٧٢٩٦٠
	مرسى مطروح	– ٥.٨٩٦٩٧٣	٣١٩٥٠٧
الاجمالى		١.٧٨٤١٦١	٤٢١٧١٤٨

*المصدر: الباحث

٣–٨– أولويات تنمية الوحدات التنموية المقترحة

ترتيب الوحدات التنموية المستنتجة من حيث أولوية التنمية

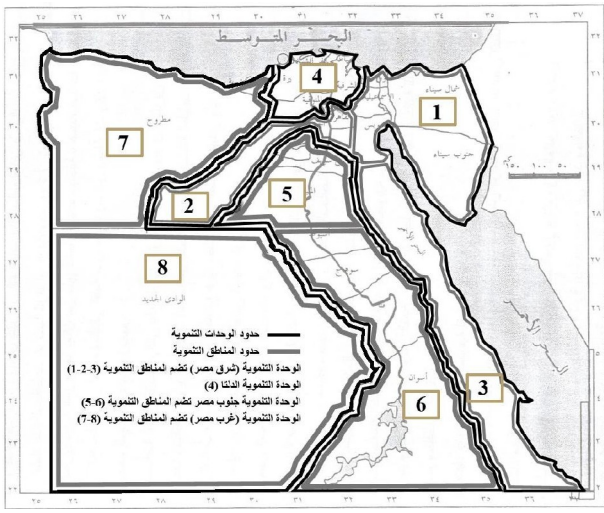

شكل رقم ٢ – توزيع الوحدات التنموية المقترحة*

استنادا إلى معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل، وأيضاً معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كل محافظة من المحافظات التي تشكلت منها هذه الوحدة، وبالنظر للوحدات التنموية الأربعة التي تم اقتراحها لترتيبها بشكل منطقي لتحديد أولويات تنميتها نجد ما يلي:

– **الوحدة التنموية (الدلتا)** تضم ٧ محافظات، وبلغ حجم سكانها حوالي ٢٥.٩ مليون نسمة، وحصلت على أعلى معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١١.٨٨٥)، وحصلت جميع المحافظات بهذه الوحدة على معامل ثقل تنموي إيجابي فيما عدا محافظتي كفر الشيخ ودمياط والتي حصلتا على معامل ثقل تنموي سلبي يبلغ حوالي (– ١.٥٨٢، –٢.٩٤٧) على الترتيب. وهذه الوحدة تعتبر أفضل وحدة من حيث معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل أو الذي حصلت عليه محافظاتها كما قيم مؤشراتها (الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية) تعتبر عالية بالنسبة لبقية الوحدات الأخرى.

– **الوحدة التنموية (شرق مصر)** تضم ٩ محافظات، وبلغ حجم سكانها حوالي ٢٠.١ مليون نسمة، وحصلت على معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+٠.٩٩٤)، وحصلت ٣ محافظات فقط بهذه الوحدة (القاهرة، الجيزة، القليوبية) على معامل ثقل تنموي إيجابي بينما حصلت بقية المحافظات

(شمال سيناء، جنوب سيناء، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، البحر الأحمر) على معامل ثقل تنموي سلبي بلغ حوالي (– ٧.٥٤٢، – ٦.٩٧٠، – ٣.٩٦٥، – ٣.٥٣١، – ٢.٥٦٢، –٥.٣٧٢) على الترتيب، وهذه الوحدة تعتبر أقل وحدة من حيث معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل، كما أن معظم محافظاتها حصلت على معامل ثقل تنموي شديد السلبية بالرغم من حصولها على أفضل القيم في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

– **الوحدة التنموية (جنوب مصر)** تضم ٨ محافظات وبلغ حجم سكانها حوالي٢٠.٢ مليون نسمة، وحصلت على معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١.١٨٩)، وحصلت ٣ محافظات فقط بهذه الوحدة (المنيا، بني سويف، الفيوم) على معامل ثقل تنموي إيجابي، بينما حصلت بقية المحافظات (أسوان، الأقصر، قنا، سوهاج، أسيوط) على معامل ثقل تنموي سلبي قدره (– ٢.٤٠٦،– ٠.٢٩٥،– ٢.٢٧٨، – ٠.٧٣٦،– ٠.١٥٠) على الترتيب، ومن خلال مراجعة موقف هذه الوحدة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية نجد أنها حصلت على أعلى قيم في حوالي ٧ مؤشرات، كما حصلت على قيم مرتفعة في ٧ مؤشرات.

– **الوحدة التنموية (غرب مصر)** وتضم ٣ محافظات وبلغ حجم سكانها حوالي٤.٢ مليون نسمة، وحصلت على معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١.٧٨٤)، وحصلت محافظة الإسكندرية فقط بهذه الوحدة على معامل ثقل تنموي إيجابي، بينما حصلت محافظتي (مرسى مطروح، الوادي الجديد) على معامل ثقل تنموي سلبي يبلغ حوالي (–٥.٨٩٦، – ٢.٣٤٣) على الترتيب.

وبناء على ما سبق يمكن ترتيب الوحدات التنموية المقترحة طبقاً لأولويات التنمية كالتالي:

الأولوية الأولي الوحدة التنموية (شرق مصر)

هذه الوحدة تعتبر أقل وحدة من حيث معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل، كما أن معظم محافظاتها حصلت على معامل ثقل تنموي شديد السلبية.

الأولوية الثانية الوحدة التنموية (جنوب مصر)

هذه الوحدة حصلت ٥ محافظات منها على معامل ثقل تنموي سلبي.

الأولوية الثالثة الوحدة التنموية (غرب مصر)

هذه الوحدة حصلت محافظتين منها على معامل ثقل تنموي شديد السلبية.

الأولوية الرابعة الوحدة التنموية (الدلتا)

الوحدة ليس هناك أي ضرورة في المرحلة الزمنية الحالية لتنميتها ولكن يمكن اقتراح مجموعة من السياسات والضوابط لتنميتها في المستقبل.

٤– أهمية التقسيم المقترح ومقارنته بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر

مقارنة بين التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر والتقسيم المقترح (الوحدات التنموية المقترحة) من حيث الأسس الفكرية التي بني عليها كل منهما، والعوامل التي حاول كل منهما أخذها في الاعتبار (اجتماعية، اقتصادية، عمرانية، بيئية...الخ). بهدف توضيح أوجه الاختلاف والتوافق بين التقسيمين، ومن ثم سوف يتم التوصل إلى تحديد دقيق لأوجه القصور والمميزات التي يتسم بها كل منهما، وهل هناك إمكانية لتطبيق التقسيم المقترح (الوحدات التنموية المقترحة) لجمهورية مصر العربية.

٤–١– مقارنة بين التقسيم المقترح والتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر

٤–١–١– عناصر التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر والتقسيم المقترح

– التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر

تم تقسيم مصر إلى سبعة أقاليم تخطيطية هي:

* القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية).
* الإسكندرية (الإسكندرية، البحيرة، مطروح).

* قناة السويس(بورسعيد، الشرقية، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء).
* الدلتا (الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية).
* شمال الصعيد (الفيوم، المنيا، بني سويف وجزء من محافظة البحر الأحمر).
* أسيوط (أسيوط، الوادي الجديد).
* جنوب الصعيد (سوهاج، قنا، أسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر).

– التقسيم المقترح (الوحدات التنموية)

تم تقسيم الجمهورية إلى ٤ وحدات تنموية هي:

* **الوحدة التنموية (الدلتا):** تضم ٧ محافظات هي: البحيرة، الغربية، المنوفية، كفر الشيخ، دمياط، الشرقية، الدقهلية.

* **الوحدة التنموية (شرق مصر):** تضم ٩ محافظات تشكل ثلاث مناطق تنموية هي: الأولي (شمال سيناء، جنوب سيناء، بورسعيد، الإسماعيلية، السويس)، الثانية (البحر الأحمر)، الثالثة (القاهرة، الجيزة، القليوبية).

* **الوحدة التنموية (جنوب مصر):** تضم ٨ محافظات تشكل منطقتين تنمويتين هما: الأولي (أسوان، الأقصر، قنا، سوهاج، أسيوط)، الثانية (المنيا، بني سويف، الفيوم).

* **الوحدة التنموية (غرب مصر):** تضم ٣ محافظات تشكل منطقتين تنمويتين هما: الأولي (مرسي مطروح، الإسكندرية)، الثانية (الوادي الجديد).

٤–١–٢– أوجه الاختلاف والتوافق بين الوحدات التنموية المقترحة والتقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر

– أوجه الاختلاف

* التقسيم المعتمد لمصر استند بشكل أساسي على مراعاة الحدود الإدارية للمحافظات، كما اعتمد على تجانس الخصائص البيئية والعمرانية والاقتصادية بين المحافظات المكونة لهذه الأقاليم،
* التقسيم المقترح استند بشكل أساسي على التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها، (مع مراعاة احترام الحدود الإدارية القائمة للمحافظات، مراعاة التجانس البيئي والعمراني والاقتصادي بين المحافظات المكونة للوحدات التنموية).
* هناك بعض الاختلافات الأخرى الثانوية تتمثل في تباين مساحة وعدد سكان الوحدات المكونة للتقسيمين الناتجة عن اختلاف عدد هذه الوحدات وأيضا اختلاف عدد المحافظات المكونة لها.

– أوجه التوافق

هناك علاقة قد تربط بين الوحدات التنموية المقترحة والأقاليم التخطيطية حيث أن بعض الوحدات التنموية المقترحة تضم عدة أقاليم تخطيطية كالتالي:

*** الوحدة التنموية (شرق مصر)**

تضم جميع محافظات إقليمي القاهرة الكبرى وقناة السويس فيما عدا محافظة الشرقية والتي تم ضمها إلي الوحدة التنموية (الدلتا)، كما تضم هذه الوحدة محافظة البحر الأحمر.

*** الوحدة التنموية (جنوب مصر)**

تضم جميع محافظات الأقاليم الثلاثة شمال الصعيد، جنوب الصعيد، أسيوط فيما عدا محافظتي الوادي الجديد والتي تم ضمها إلى الوحدة التنموية (غرب مصر)، والبحر الأحمر والتي تم ضمها إلى الوحدة التنموية (شرق مصر).

*** الوحدة التنموية (غرب مصر)**

تضم محافظتي إقليم الإسكندرية (الإسكندرية، مطروح) فيما عدا محافظة البحيرة والتي تم ضمها إلى الوحدة التنموية (الدلتا). كما تضم هذه الوحدة محافظة الوادي الجديد.

*** الوحدة التنموية (الدلتا)**

تضم جميع محافظات إقليم الدلتا بالإضافة إلى محافظتى (البحيرة – الشرقية) والتي تم اقتطاعهما من إقليمي الإسكندرية وقناة السويس على التوالي، ويوضح الجدول

التالي رقم (٦) مقارنة بين تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية وبين التقسيم المقترح لمصر (الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة).

* جدول ٦- مقارنة بين التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر وبين التقسيم المقترح

عناصر المقارنة	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	التقسيم المقترح
أسس واعتبارات التقسيم	- احترام الحدود الإدارية للمحافظات. - مراعاة التجانس البيئي والعمراني والاقتصادي بين المحافظات المكونة لهذه الأقاليم.	- التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها. - احترام الحدود الإدارية للمحافظات. - مراعاة التجانس البيئي والعمراني والاقتصادي بين المحافظات المكونة لهذه الأقاليم.
عدد الوحدات الناتجة	٧ أقاليم تخطيطية	٤ وحدات تنموية
توافر قاعدة اقتصادية	لا يتوفر بكل إقليم تخطيطي قاعدة اقتصادية قوية	يتوفر بكل وحدة تنموية قاعدة اقتصادية قوية
توافر مدينة أو عدة مدن تمثل قطب أو أقطاب نمو رائدة	لا يتوفر بكل إقليم تخطيطي مدينة أو عدة مدن تمثل أقطاب نمو رائدة	يتوفر بكل وحدة تنموية مدينة أو عدة مدن تمثل أقطاب نمو رائدة

٤-٢- أهمية التقسيم المقترح ومدى إمكانية تطبيقه

* تنبع الأهمية الرئيسية للتقسيم المقترح أن التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية وبقية المحاولات السابقة في تقسيم الأقاليم التخطيطية أنه اعتمد في عملية التقسيم على قياس معامل الثقل التنموي لجميع المراكز الإدارية لمحافظات الجمهورية (والذي تم حسابه بناء على مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع المراكز)[١٧]، وتم استنتاج معامل الثقل الكلي لكل محافظة، والتقسيم المقترح إستند على تحقيق التوازن التنموي بين جميع الوحدات التنموية المقترحة من خلال تساوي جميع الوحدات في معامل الثقل التنموي المستنتج لها، وبحيث يكون قيمة المجموع الجبري لمعامل الثقل التنموي لجميع هذه الوحدات يساوي (+١.٠).

* هذا التقسيم اعتمد على مراعاة الوحدة الوظيفية بين المحافظات المكونة للوحدات والمناطق التنموية المقترحة (حيث تم ضم محافظتي البحيرة والشرقية لإقليم الدلتا ليكونِوا مع بقية محافظات الإقليم كيان وظيفي واحد، كما تم اعتبار محافظتي البحرالأحمر والوادي الجديد يمثلان كيانين تنمويين منفصلين، حيث تقع المحافظة الأولي في الوحدة التنموية شرق مصر وتقع المحافظة الثانية في الوحدة التنموية غرب مصر).

* اشترك هذا التقسيم في بقية الجهود السابقة، في احترام الحدود الإدارية للمحافظات القائمة للجمهورية، مراعاة التجانس البيئي والاقتصادي والعمراني بين جميع المحافظات المكونة لجميع الوحدات التنموية.

مما سبق يمكن القول بأن التقسيم المقترح يجمع بين معظم الجوانب الايجابية في التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية بالقرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م، وبقية المحاولات السابقة لتقسيم الاقاليم التخطيطية، كما أنه يضم جانب ايجابي آخر فضلا عما سبق في أنه اعتمد بشكل كبير على مراعاة التوازن التنموي بين كافة الوحدات المقترحة والذي تمت عملية قياسه (معامل الثقل التنموي) من خلال مجموعة من المتغيرات الأساسية المنتقاة من جميع العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية،...الخ للمراكز الإدارية والمحافظات المكونة لكل وحدة تنموية داخل هذا التقسيم (٦٠ متغير)، **وعليه** فإن هذا التقسيم يمكن تطبيقه لأنه يحقق بشكل كبير التوازن التنموي المفقود على المستوي الإقليمي في مصر.

٥- النتائج العامة للبحث

- تقييم التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية والدروس المستفادة منها

ما زالت الدولة تعاني من معظم التحديات التي واجهتها **في السابق** (ولاسيما مشكلة التفاوتات الإقليمية)، حيث أن معظم الجهود التي بذلتها الدولة ركزت على زيادة تركيز الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التنموية في معظم المناطق الحضرية ولاسيما القاهرة الكبرى والإسكندرية الأمر الذي ساعد على زيادة حدة التفاوتات الإقليمية على

* المصدر : الباحث

[١٧] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي الفقرة رقم (٣-٦)

المستوى الوطني.

- سبل تطوير الوحدات الإدارية الحالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة

لابد من رسم خريطة تنموية جديدة لمصر تهدف لإعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (وادي النيل) الى مناطق أخرى مهمة استراتيجيا لكنها ذات كثافة سكانية منخفضة لاسيما سيناء – البحر الأحمر– الصحراء الغربية، وبحيث تراعي هذه الخريطة البعدين الإقليمي والمحلي، مع مراعاة ما تملكه كل منطقة من إمكانيات وقدرات تنافسية وبحيث تتكامل معاً، ومن ثم يصبح ربط الاقتصاد بالأقاليم في مصر ضروريا لتحقيق ميزة تنافسية قومية.

- تشكيل الوحدات الإقليمية المقترحة لمصر وأولويات تنميتها

يعتبر تشكيل وحدات التنمية الإقليمية المقترحة هو أحد أهم الركائز التي تدعم مبدأ اللامركزية، والذي يتطلب نقل السلطات تدريجياً من الحكومة المركزية إلى المستوى المحلي لحل مشاكل هذه الوحدات وإقامة مشروعات تلبي وتوفر احتياجاتهم المحلية، ولهذا فإن تنمية هذه الوحدات يعتبر أحد الأهداف الإستراتيجية لنشر التنمية على مستوى المعمور المصري وتحقيق التنمية المتوازنة المفقودة.

- أهمية التقسيم المقترح

يتميز التقسيم المقترح بتحقيق التوازن التنموي بين جميع الوحدات التنموية المقترحة من خلال تساوي جميع الوحدات في معامل الثقل التنموي المستنتج لها (والذي تم حسابه بناء على مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع المراكز)، وبحيث يكون قيمة المجموع الجبري لمعامل الثقل التنموي لجميع هذه الوحدات يساوي (+١.٠)، **وعليه** فإن هذا التقسيم يمكن تطبيقه لأنه يحقق بشكل كبير التوازن التنموي المفقود على المستوى الإقليمي في مصر.

ملحق رقم (١) معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
مرسى مطروح	مرسى مطروح	- ٠.٣٤٧١٦٤
	سيدي برانى	- ٠.٨٠٣٣٣٢
	العلمين	- ٠.٨٧٢٩٨٩
	الضبعه	- ٠.٨٨٩٠٦
	الحمام	- ٠.٩١٧٩٩٦
	السلوم	- ١.٠١٩٩٤٣
	سيوه	- ١.٠٤٦٤٨٩
كفر الشيخ	دسوق	٠.٣٦٧٤٨٧
	سيدى سالم	٠.٣٦٦٤٧٤
	قسم كفر الشيخ	– ٠.٣٠١٦٩٨
	كفر الشيخ	٠.٣٢٠٠٨
	بيلا	٠.٠١٦٩٢٦
	قلين	– ٠.١٣٩٥٤٥
	مطوبس	– ٠.١٤١٠٣٣
	الحامول	– ٠.١٩٤٣١٥
	البرلس	– ٠.٣٤٨١٠٧
	فوه	– ٠.٤٤٦٧٠٥
	قسم دسوق	– ٠.٤٤٩٦٦٦
	الرياض	– ٠.٦٣١٧٩٥
قنا	نجع حمادى	٠.٧٠٨٠٢٤
	قوص	٠.١٩٤٩٦٦
	اسنا	٠.١٤٣٥٢٧
	ابو طشت	٠.١٣٣٨٣٢
	دشنا	٠.١٣١٣١٤
	قنا	٠.٠٨٠٨٣٣
	قسم قنا	– ٠.٢٠٦٤٨٥
	الوقف	– ٠.٨١٥٣٢٣
	ارمنت	– ٠.٥٣٣٩٠٧
	فرشوط	– ٠.٦٥٥٩٧١
	نقادة	– ٠.٦٧٠٦٣٩
	قفط	– ٠.٧٨٨٢١٥
شمال سيناء	رفح	– ٠.٨٧٦٦٤٤
	الشيخ زويد	– ٠.٨٨١٨٤٧
	الحسنه	– ٠.٨٨٢١٥
	نخل	– ٠.٩٢٧٣١٥
	بئر العبد	– ٠.٩٢٨٢١٤
	قسم اول العريش	– ٠.٩٦٧١٩
	القصيمه	– ٠.٩٨١٤٥١
	قسم ثان العريش	– ٠.٩٦٧١٩
	قسم ثالث العريش	– ١.٠٣١٧٩٥
	رمانه	– ١.٠٣٣٢٣٩
	قسم رابع العريش	– ١.٠٩٥٣٤١

تابع **ملحق رقم (١)** معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى	المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى
سوهاج	مركز البلينا	٠.٤٨٢٠٦١	القاهرة	البساتين	٤.٥٢٥٢٤٨
	مركز سوهاج	٠.٤٦٧٣١٢		عين شمس	٢.٩٢٣٩٦٥
	مركز طما	٠.٢٣٩٧٨٤		حلوان	٢.٩٠٦٥٧٩
	مركز اخميم	٠.٢٢٥١٦		المطرية	٢.٨١١٦٥٥
	مركز المنشأة	٠.١٩٧٦٥٧		السلام	٢.٠١٢٧٣٥
	مركز المراغة	٠.١٤١٧٨٣		قسم اول مدينة نصر	١.٨٧٧٠٠٣
	مركز دار السلام	– ٠.٠٢٦٥٩٣		الساحل	١.٥٩٩٢٨٨
	مركز ساقلتة	– ٠.٤٣٥١٨١		الزيتون	١.٥٣٥٥٣٨
	مركز جرجا	– ٠.٠٢٧٥		المرج	١.٢٩٣٦١٦
	مركز طهطا	– ٠.١٦٩٢٥١		حدائق القبة	١.٢٢١٧٨١
	مركز جهينة الغربية	– ٠.٣١٢٧٢		الزاوية الحمراء	١.٢١٨٥١١
	مدينه سوهاج	– ٠.٤٤٢٣٢٩		الشرابية	٠.٧١٧٢٣٤
	مدينه طهطا	– ٠.٥٣٧٤١٢		مصرالقديمه	٠.٦٠٧٨٨٨
	مدينه جرجا	– ٠.٥٣٩٠٢٥		منشاة ناصر	٠.٥٣٣٧٩٨
بنى سويف	الواسطى	٠.٤٧٧٧٨٨		الخليفة	٠.٤٢٤٧٠٨
	بنى سويف	٠.٣٦٦٤٧٦		النزهة	٠.٣٢٣٥٨٣
	ببا	٠.٣٢٠٠٨		روض الفرج	٠.٢٢٢٧٣٦
	الفشن	٠.٣١٠٥٤٤		السيدة زينب	– ٠.٠١٢٣٣٤
	قسم بنى سويف	٠.٠٧٧٦٥١		الزمالك	– ١.١٣٢٧٧٧
	ناصر	٠.١٢٤٣٧٥		قصر النيل	– ١.١٧٨٢٣٦
	اهناسيا	٠.١٠٢١٣٨		مصرالجديدة	– ٠.١١٤٧٨٥
	مدينه بنى سويف الجديده	– ٠.٩٦٣٤٤٣		شبرا	– ٠.٤٧٥٢٠٩
	سمسطا	– ٠.٢٢٧٦٥٣		الوايلى	– ٠.٤٩٩٥١٦
الدقهلية	ميت غمر	١.٥٨٢٤٩٨		المعادى	– ٠.٥٠٩٤٤٦
	المنصورة	١.٢٤٠١٢٤		بولاق	– ٠.٥٣٢٨٣٦
	السنبلاوين	١.١٣٥٨٦٨		الدرب الأحمر	– ٠.٦٥٢٩١٢
	اجا	١.٠٧٣٧٦٩		١٥– مايو	– ٠.٦٦٤٤٣٨
	بلقاس	٠.٨٩١٩٩٣		طره	– ٠.٦٦٩١٢١
	شربين	٠.٦٩٢٧٢		ثانى مدينة نصر	– ٠.٦٧٢٨٧٨
	طلخا	٠.٥٥٧٤٠٦		الظاهر	– ٠.٧١٧٣٤١
	مدينه المنصورة	٠.٣٩١٩٣٦		الجمالية	– ٠.٧٤١٧٨١
	دكرنس	٠.٣١٠٣٠١		باب الشعر	– ٠.٧٤٩٥٨٥
	المنزلة	٠.١٣٠٨٧١		التبين	– ٠.٧٥٩٠٩
	منية النصر	– ٠.٠٤٩١٣١		عابدين	– ٠.٨٣٧٦٥٦
	نبروه	– ٠.١٩٢٨٩٥		بدر	– ٠.٨٩٣٤٠٠
	تمى الاماديد	– ٠.٤٦٧٥٩٣		الأزبكية	– ١.٠١٨٤٤٤
	قسم ميت غمر	– ٠.٤٧٥٩٨٢		الموسكى	– ١.٠٤١٨٩٧
المنيا	المطريه	– ٠.٥٩٥٤٦٢	سمالوط		٠.٩٥٩٥٦
	بنى عبيد	– ٠.٧٢٩٦٩٢	المنيا		٠.٨٣٤٩٤٤
	الجماليه	– ٠.٨٠٧٥٤١	بنى مزار		٠.٧٧٩٨٤٤
	محله دمنه	– ٠.٨٨٩٩١٣	ملوى		٠.٧٥٣٤٤٨
	ميت سلسيل	– ٠.٩٩٨٠٥٧	مغاغة		٠.٧٣٣٨٣٥
	جمصه	– ١.٢٣٣٤٠٢	ابو قرقاص		٠.٦٨٢١٦٧

تابع ملحق رقم (١) معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى	المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى
تابع المنيا	قسم المنيا	٠.٢٧١٧١٨	تابع أسيوط	الفتح	- ٠.٢٥٨١٤٦
	دير مواس	٠.٠٥٩٠١		مركز صدفا	- ٠.٤٤١٥٩١
	مطاى	- ٠.١٦٦٤٠٤		ساحل سليم	- ٠.٦٠٢٢٩٥
	قسم ملوى	- ٠.٣٥٠٦٥٨		الغنايم	- ٠.٦٦٨٩٤٢
الوادى الجديد	العدوة	- ٠.٣٩٢٠٠٥	الاسماعيلية	الاسماعيليه	٠.١٠٥٢٠١
	مدينه المنيا الجديده	- ٠.٧٦٤٨٣٦		التل الكبير	- ٠.٤٠٠٣٠٣
	الواحات الخارجه	- ٠.٥٧٠٩٣١		فايد	- ٠.٦٧٥٥٦٠
	الواحات الداخله	- ٠.٧٣٢٩٨٦		القنطره	- ٠.٦٩٧٤٩٢
	الفرافره	- ١.٠٣٩٣٩٨		مدينه الاسماعيلية	- ٠.٩١٠٦٦٩
جنوب سيناء	شرم الشيخ	- ٠.٧٥٥٥٢٥		قسم القنطره شرق	- ٩٥٢٥٥١
	سانت كاترين	- ٠.٨٨٩٧٣٠	الأقصر	قسم الاقصر	٠.٠٢٧٣١٩
	دهب	- ٠.٩٥١٧١٩		الاقصر	- ٠.٣٢٢٤٤٩
	نويبع	- ٠.٩٦٨١٦١	الاسكندرية	الرمل	٣.٩٦٠٦٥٨
	الطور	- ٠.٩٨٤٠٦٥		محرم بك	١.٣١٣٦١٥
	راس سدر	- ١.٠٣١٧٩٨		مينا البصل	١.١٨٦٧٩٣
	ابو رديس	- ١.٠٣٨٩٠٩٢		العامرية	٠.٨٥٤٩٦٧
المنوفية	اشمون	١.٩٦٧٦١٢		الدخيله	٠.٧٤٧٤٤٤
	قويسنا	٠.٩١١١٤٨		سيدى جابر	٠.٥٨٢٢٢
	شبين الكوم	٠.٨٩٩٢٦٤		باب شرقى	٠.١٨٣٣٦٤
	الباجور	٠.٥٨٦٣٥٥		المنتزة	٦.٧٦٥٠٣٨
	منوف	٠.٤٧٨٥٤٩		مدينه برج العرب	- ٠.٨٩٠٧٨٤
	تلا	٠.٤١٨٦٠٨		كرموز	- ٠.٠٣١٩٨٦
	الشهداء	٠.١٧٩٢٢١		الجمرك	- ٠.٤٦٢٥٨١
	بركة السبع	٠.١٦٩٦٢٩		العطارين	- ٠.٨٦١٧٣٨
	قسم شبين الكوم	٠.٠٤٩٥٠١		اللبان	- ٠.٨٨٣٩٥٦
	مدينه السادات	- ٠.٤٨٩٠٧٨		المنشية	- ١.١٠٧٥٦٧
أسوان	قسم أسوان	٠.٦٦٠٥٧	البحر الأحمر	قسم اول الغردقه	- ٠.٢٩٩٣٢٠
	مركز ادفو	٠.٣٩٨٩٩٣		راس غارب	- ٠.٨٨٨٢٥٩
	مركز كوم امبو	- ٠.٠٢٤٢٨٣		الشلاتين	- ٠.٩٦٦٣٩٨
	مركز نصر	- ٠.٧٦٥٥٤٩		سفاجا	- ٠.٩٦٨٩٧٣
	دراو	- ٠.٧٩٧٩٠٦		القصير	- ١.٠٩١١٢٤
	مركز اسوان	- ٠.٨٣١٣٢٦		مرسى علم	- ١.١٥٧٩٤٥
	أبو سنبل	- ١.٠٤٦٢٣	البحيرة	كفر الدوار	١.٠٦٦٢٥٩
أسيوط	مركز ديروط	٠.٦٨٣٩٩٨		دمنهور	٠.٩٧١٦١٤
	مركز أسيوط	٠.٤٢٤٠٩٢		كوم حماده	٠.٨٥٩٨٨٧
	مركز أبو تيج	٠.٢٠٠١٩٤		ايتاى البارود	٠.٦٣٥٥٩٤
	مركز القوية	٠.١٥٢٤٦١		ابو حمص	٠.٥٠٩٤٧٨
	مركز منفلوط	٠.٤٠٨٦٨٥		قسم دمنهور	٠.٤٧٦٢٢٤
	مدينة أسيوط	٠.١٤٠١٣٠		قسم كفر الدوار	٠.٣٧٤٣٥١
	مركز أبنوب	٠.٠٥٣٩٦٦		ابو المطاير	٠.٣٣٠٤٥٢
	مركز البدارى	- ٠.٢٤٢٦٢٥		الدلنجات	٠.٠٦٤٦٥٩
				المحمودية	- ٠.٠١٣٩٠٠
				شبراخيت	- ٠.٠٧٧٠٠٧

تابع **ملحق رقم (١)** معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى	المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى
تابع البحيرة	رشيد	– ٠.٢٣٨٢٥٧	تابع الغربية	كفر الزيات	٠.٧٩١٥٨٨
	حوش عيسى	– ٠.٣٢٦٤٣٧		سمنود	٠.٥٢٨٣٠٢
	ادكو	– ٠.٤٤٩٧٤٩		مدينة طنطا	٠.٢٨٣٨٣
	الرحمانية	– ٥٧١٥٠٤		مدينة المحلة الكبرى	٠.٢٦٦٩٨٢
	وادى النطرون	– ٠.٨١٦٢٦٨		قطور	٠.١٨٦٧٣٧
	غرب النوباريه	– ١.٠٥٠٤٧٩		بسيون	٠.١٢٩٤٢٦
الجيزة	البدراشين	٠.٦٤٥٤٠٩	الفيوم	اطسا	٠.٨٠٦٩٣٤
	الصف	٠.١٩٢٦٥٩		قسم الفيوم	٠.٧٧٧٩٤٣
	العياط	٠.٣١٤٤٩٩		سنورس	٠.٧٥١٨٥٠
	اوسيم	٠.٢٥٩١٩٠		الفيوم	٠.٤٦٤١٦١
	أطفيح	– ٠.٠٢٣١٩٣		ابشواى	٠.٢١١٠٩١
	امبابة	٠.٤٧٠٦٩٤		طامية	٠.٠٥٥١٠٦
	مركز الجيزة	٠.٠٨٨٣٤٢	السويس	الاربعين	٠.٤٨٦٤٥٣
	الحوامدية	– ٠.٤٧٤٧٥٢		فيصل	– ٠.١٦٩٧٠٣
	قسم ٦ اكتوبر	– ٠.٨٥٩٤٣٢		السويس	– ٠.٧٦٣٣٧٩
	الواحات البحريه	– ١.٠٧٧٣٤٩		الجناين	– ٠.٨٣٣٦٢٦
	العمرانية	٣.٥٧٠٩٢٣		عتاقة	– ١.٢٨٢٣٦٠
	قسم امبابة	٣.١٠٨٣١٨	الشرقية	الزقازيق	٢.٠٦٨٠٦٥
	بولاق الدكرور	٢.٧١٨٢٢٩		بلبيس	١.٦٧٦٧٩٥
	الوراق	١.٥٧٠٣٠٨		منيا القمح	١.٦١٤٠٣٨
	كرداسه	١.٣٢٩٧٦٤		فاقوس	١.٠٤٤٩٧٧
	الاهرام	٠.٥٩٠٦٦٥		الحسينية	٠.٧٩٥١٥٢
	مدينة الجيزة	٠.٥٤٧٣٧٥		ابو حماد	٠.٥٣٨٥٠٨
	العجوزة	٠.٢٧٦١٦٦		ديرب نجم	٠.٤٨٨١٨٤
	الدقى	– ٣٨٣٤٣١		ابو كبير	٠.٣٥٦٢٦٧
القليوبية	طوخ	١.٣٦٩٠٢٦		كفر صقر	– ٠.١٧١٦٥٨
	شبين القناطر	١.٢٥٦٧٩٢		ههيا	– ٠.١٧٦٩٨٠
	بنها	٠.٧٧٢٨١٥		مدينه الزقازيق	– ٠.٣١٥١٥٠
	مدينه بنها	– ٠.١٣٠٥١٤		مشتول السوق	– ٠.٤٢٨٥٦٢
	كفر شكر	– ٠.٢٨٥٨٦٣		أولاد صقر	– ٠.٤٥٤٦٩٣
	قها	– ١.٠٠٥٢٦٧		الأبراهيمية	– ٠.٥٥١٨٨١
	قسم ثان شبرا الخيمه	٢.٣١٤٣٢١		قسم القرين	– ٠.٧٨٨١٦٧
	قسم اول شبرا الخيمه	٢.٠٩٩٤٧٢		قسم فاقوس	– ٠.٨٠١٠٢٩
	الخانكة	١.٢٧٦٦٩٩		قسم القنايات	– ٠.٩٤١٥٢٩
	القناطر الخيريه	٠.٨٤١٥٦٣		قسم ثان مدينه العاشر من رمضان	– ٠.٩٤٧٦٤٢
	قليوب	٠.٥٩٥٢٠٠		قسم اول مدينه العاشر من رمضان	– ٠.٩٩٩٢١٧
	الخصوص	٠.٤١٠٦٤٢		قسم الصالحيه الجديده	– ١.١٨٢٣٦٨
	مدينه قليوب	–٠.٥٣٨٣٨٠		الصالحية	٠.٠٠٠٠٠٠
الغربية	العبور	– ١.٠٣٠٦٧٩	دمياط	دمياط	٠.٥٦٣٥٩٤
	المحلة الكبرى	١.٨٥٠١٤٨		كفر سعد	٠.٣٥٥٤٠٠
	طنطا	١.٧٤٥٤٤٨		فارسكور	– ٠.٠١٧٦٢٩
	زفتى	١.١٥٠٤٥٢		الزرقا	– ٠.٦٣٥٤٧٩
	السنطة	٠.٨٠١١٥٣		قسم ثان دمياط	– ٠.٧٢٣٩٠٥

تابع ملحق رقم (١) معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى	المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموى
تابع دمياط	قسم اول دمياط	- ٠.٧٣٣٠٩٧	تابع بور سعيد	الضواحى	- ٠.٦١٠٩٧٧
	قسم مدينه دمياط الجديده	- ١.١٥١٧٠٦		بور فؤاد	- ٠.٦١٠٩٧٧
	قسم راس البر	- ١.٣٣٣٣٩٧		العرب	- ٠.٦٣٦٣٤٤
بور سعيد	الزهور	٠.١٧٧٣٢٠		الشرق	- ٠.٨٦٢٢٤١
	المناخ	- ٠.٢٩١٥٣٩		قسم بور فؤاد	- ١.١٣٠٤٠٥

٥- المراجع العلمية

٥-١- المراجع العربية

- الرسائل العلمية

* *دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي- سامي عامر-رسالة دكتوراه غير منشورة- قسم الهندسة المعمارية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة - ١٩٨٩م.*

* *تأثير تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية - سلوى توفيق رمضان - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥م.*

* *الوحدة المحلية التخطيطية معيار للتنمية الإقليمية - نادية أنس قناوي - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٧م.*

- الدوريات

* *معهد التخطيط القومي- تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم ١٦٢ -٢٠٠٣م.*

* *وزارة التخطيط - معهد التخطيط القومي- تقرير التنمية البشرية لمصر- اللامركزية من اجل الحكم الرشيد - ٢٠٠٤م.*

- الأبحاث والمقالات المنشورة

* *تفعيل دور المحليات الريفية نحو قرار أفضل للتنمية المستدامة - د. نادية أنس قناوي- مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٣م.*

* *دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعمير المناطق الصحراوية - د. محمد قشوه - مؤتمر البيئة الصحراوية - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية.*

* *البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة - ندوة "دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية" - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ٢٠٠٧م.*

* *نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية - د. عصام الدين علي - مؤتمر الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة - ٢٠٠١ م.*

- الكتب

* *مشروعات مصر العملاقة لاقتحام القرن الواحد والعشرين- زكي إبراهيم المنوفي- دار هبة النيل للنشر والتوزيع - الطبعة*

الثانية –٢٠٠٣م.

** الإدارة المحلية – دراسة حالة جمهورية مصر العربية– د. أحمد المصري – مؤسسة شباب الجامعة – ١٩٨٦م.*

– التقارير والمشاريع الحكومية

** وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني– خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م – ١٩٩٨م.*

** وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة–الهيئة العامة للتخطيط العمراني–إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر– ٢٠٠٦م.*

** وزارة التنمية الاقتصادية – الخطة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية لمصر (لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٧م).*

** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠٠٦م.*

٢-٥ – المراجع الأجنبية

- ZHU, Y. New Path to Urbanization in China: Seeking more Balanced Patterns, Nova Science Publications, New York, 1999.

- OECD Report, Regional Problems and Policies in Japan. OECD, France, 1996.